

The Fixed Religious Text and the Changing Reality

Ali Hatam Al-Alawi

Assistant Professor of Islamic Jurisprudence and Knowledge, Al-Mustafa International University, Iraq.

E-mail: alialihatam110@gmail.com

Abstract

The interplay between constancy and change represents a dynamic dialectic that has emerged, even among those within religious contexts, significantly influencing their approach to interpreting religious texts. In some cases, this perspective has led to the excessive generalization of change across the entire legislative system, leaving no fixed foundation to rely upon. This, in turn, undermines the establishment of a stable legal framework capable of addressing human needs and contributing to both personal development and collective progress. To prevent such distortion, it is essential to articulate the relationship between change and the principle of constancy that underpins doctrinal, ethical, and legislative domains. This balanced approach allows change to enhance the legislative system rather than destabilize it. We have established that the stability of legislative principles remains intact from their inception until the Day of Judgment. Change, however, is limited to specific cases, such as the evolving perception of societal customs concerning particular issues or the reclassification of topics under different legal rulings due to shifts in time, place, and social context. These adaptations arise from changes in the environment and societal structures but should not be misconstrued as alterations to the foundational legal framework.

Keywords: Religious Text, Constancy, Change, Reality, Referential Subject.

Al-Daleel, 2024, Vol. 7, No. 26, PP .1-30

Received: 03/08/2024; Accepted: 16/09/2024

Publisher: Al-Daleel Institution for Studies and Research

©the author(s)



النص الديني الثابت والواقع المتغيّر

علي حاتم العلوي

أستاذ مساعد في الفقه والمعارف الإسلامية، جامعة المصطفى العالمية، العراق.

البريد الإلكتروني: alialihatam110@gmail.com

الخلاصة

يمثل عنصرا الثابت والمتغيّر جدليّة فرضت نفسها عند البعض حتّى ممّن ينتمي للحالة الدينية، بنى على أساسها مجمل القراءة للنصوص الدينية، فذهب بعيداً في تعميم التغيّر لكل المنظومة التشريعية، فلم يبق تجاه هذا اللون من القراءة أيّ ثابتٍ يمكن الاتّكاء عليه والوقوف عنده، بحيث يمكن أن يشكّل أساساً لشرعية يراد لها تغطية كلّ الاحتياجات المساهمة في رقيّ الإنسان وكماله، من هنا كان ولا بدّ من تحديد التغيّر المصاحب لحالة الثبوت الحاكمة على جميع المجالات العقديّة والقيمية والتشريعية، يتمّ من خلالها توظيف حالة التغيّر بما يخدم المجال التشريعي، لأن تكون منشأً لحصول الانحراف والتشوّه فيه، وقد أثبتنا حالة الثبات في التشريعات منذ صدورّها وإلى يوم القيامة، وأنّ التغيّر إنّما كان محصوراً ببعض الحالات الناتجة من نظرة العرف المتغيّرة لمصاديق الموضوعات، أو التغيّر من عنوانٍ محكومٍ بحكمٍ معيّن إلى عنوانٍ آخر له حكم آخر، بحسب مقتضيات الزمان والمكان المفضية للتبدّل والتغيّر في البيئة والمحيط الاجتماعي، بحيث لا يُعدّ ذلك تغيّراً في المنظومة الشرعية الثابتة.

الكلمات المفتاحية: النصّ الديني، الثابت، المتغيّر، الواقع، الموضوع المصدّق.

مجلة الدليل، 2024، السنة 7، العدد 26، ص. 1 - 30

استلام: 2024/08/03، القبول: 2024/09/16

الناشر: مؤسسة الدليل للدراسات والبحوث

© المؤلف



المقدمة

ما نلاحظه منذ القدم أنّ هناك ظاهرةً متجدّرةً، يمثّلها عنصران مهمّان لبناء أيّ مجتمع من المجتمعات البشرية وديمومته وحيويته، وهما الثبات والتغيّر، بل نلاحظ أنّ هذه الظاهرة تحكم العالم بأسره، فهناك ثبات في نظم الكون وقوانينه، بحيث لا يمكن تخطي هذه النظم والقوانين إلاّ بنظم وقوانين أخرى حاكمة على الأولى تدخل ضمن تلك الحلقة السوية التي أحكمها مبدعها، إلاّ أنّه رغم هذا الثبات، هناك حالة أخرى تدخل في النظام الأكمل، وأحسن الحلقة، وهي حالة التغيّر والتبدّل الذي يحصل في بعض الأحيان وفقاً لمقتضيات هذا النظام ومستلزماته، بما يناسب حالة الثبات، بحيث لا تطغى أحدهما على الأخرى.

وهذه الحالة من الوثام والانسجام التكاملي بين الثابت والمتغيّر في العالم، نجدها منعسكةً وبقوّة في مجمل ما تحمله وتخلّفه كلّ حضارة حيّة، بما فيها من تراث وثقافة، وبما تحمل بين طيّاتها من قوانين إلزامية وغيرها، تنظّم حياة أفرادها المجتمعية والفردية، وتؤطر علاقاتها وتضبطها مع المجتمعات والحضارات الأخرى؛ إذ إنّ هذه الموازنة بينهما تشكّل محور الربط والعلاقة بين ما هو ماضٍ وما هو حاضر، وبين ما هو قديم وما هو جديد، وبين ما هو أصيل وثابت وما هو متغيّر ومتحرّك، بحيث ينضبط جدل العلاقة بينهما، ما يفضي إلى حالة من التكامل المحمود، الذي يسير باتجاهه النظام الأحسن. وعلى هذا فليس في هذا النظام ما يشير إلى النقص والانحراف، بحيث ينتج عنه الاختلال في التناسق بين ما يكون ثابتاً لا يتغيّر، وبين ما هو متحرّك غير ثابت. وعليه وفقاً لهذه الرؤية نجد أنّه كما أنّ عنصر الثبات لازم للنظام الأحسن، كذلك عنصر التغيّر لازم له بمقدار حاجته إليه.

والواقع أنّ هذه الظاهرة موجودة بعناية فائقة في النظم الإلهية التي سنّها الله تعالى، فحالة الثبات يمثّلها بوضوح أصول الدين، خصوصاً الأصول المشتركة التي جرت في الرسالات الإلهية؛ إذ إنّ كلّ رسالة وشريعة تشمل في طيّاتها أصولاً ثلاثاً: التوحيد والنبوّة والمعاد، وهي أصول سارية المفعول في كلّ الرسالات والشرائع الإلهية وصولاً إلى الرسالة الإسلامية، التي تمثّل قمة النظم والتكامل الإلهي، فكلّ النبوّات على مرّ التاريخ كانت تدعو إلى توحيد الله تعالى وعبادته، وإلى عدم الشرك به وتنزيهه من كلّ النقائص التي لا تليق به، كما أنّها كانت تصدح بوجود حياة أخرى أبدية، يثاب فيها المحسن في الدنيا، ويعاقب فيها المسيء؛ فلا يوجد تخلف في هذه الأصول منذ أن بعث الله تعالى نبيه آدم عليه السلام، وإلى خاتم الأنبياء والمرسلين محمدٍ ﷺ.

إذن الإسلام يحمل بين ثناياه تلك الأصول التي حملتها قبله الرسالات السابقة عليه، بل نجد القرآن الكريم يعبر عن تلك الأصول المشتركة التي ممثّلت الدين الإلهي في الرسالات كآفةً، قال تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [سورة آل عمران: 19].

وفي قبال هذا الثبات في الأصول نلاحظ التغير في الشرائع التي بعث فيها الرسل، فهناك تغير في الشرائع الإلهية بحسب الحاجة ومقتضيات المصلحة الإلهية، الدائرة مدار استيعاب حالة التكامل والرقى التي يصل إليها العقل البشري لتقبّل رسالة أخرى أشمل وأعمق من الماضية، من حيث معالجة كلّ ما يطرأ ويستجدّ في كلّ مفاصل الحياة ومجالاتها، ولا يقف الأمر عند هذه القضايا فقط، بل ينسحب الأمر على تقبّل حالة الاعتقاد الأعمق، المترسخ الذي يبني على تقبّل جزئيات وتفصيلات أكثر، تساهم في البناء العقدي الذي لا ينخرم بسهولة. وكأنّ الأمر إذا أردنا تصويره بطريقة أخرى خاضع للدرجة التي ينبغي أن تصل بها الرسالة الإلهية في وقتها، ممّا يستدعي التغير إلى رسالة أخرى ثلاثم الدرجة الجديدة التي استدعتها وفقاً لنظام المصالح والمفاسد والمنافع والمضار الذي يكون ملاكاً للتشريع والتقنين الإلهي. ولولا هذا التغير لما كان من المناسب البقاء على الشرائع السابقة التي تحمل بين طياتها جملةً من القوانين والأحكام الناشئة من تلك المصالح والمفاسد المناسبة لفترة سابقة وقد لوحظ فيها النمو والتطور الإدراكي المستدام للعقل البشري، حتّى يصل إلى مرحلة جديدة من النمو والتطور تؤهله وتكيّفه مع الشرائع اللاحقة، فالمسألة لا تعدو عن كونها حالةً من التكامل والرقى في مسار جعل النظم والشرائع الإلهية، وصولاً إلى شريعة الخاتم محمد ﷺ، التي كملت بها تلك النظم، وقد ورد عن جابرٍ ما يشير إلى هذا المعنى، قال: «إنّ النبي ﷺ قال: وإتّما مثلي ومثل الأنبياء كرجل بنى داراً فأكملها وأحسنها إلّا موضع لبنة، فجعل الناس يدخلونها ويعجبون بها ويقولون: هلاً وضعت هذه اللبنة؟ فأنا اللبنة وأنا خاتم النبيين» [ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، ج 1، ص 198].

ولتسليط الضوء على مفاصل البحث، وما يرتبط به بنحو منسق ومرتب يساعد القارئ على الوضوح في المطالب وعدم التداخل بين ما كان أصلياً منها، وما كان متفرعاً عليه، سنعرض البحث وهذه القراءة ضمن المباحث التالية.

المبحث الأول: أهمية البحث في الثابت والمتغير

من هنا يُطرح التساؤل التالي: هل ظاهرة الثابت والمتغير جارية في الشريعة الإسلامية؟ فهل يوجد فيها قضايا ثابتة، غير متغيرة، وقضايا أخرى متغيرة بحسب مقتضيات الزمان والمكان؟ أم كلّ القضايا التي تحملها وجاءت بها هذه الرسالة ثابتة ولا يمكن أن تتغير بمرور الزمان وتغير المكان. ونظراً للتغيير المستمر والمتعاضد في مستجدات الحياة بما يناسب التطور الذي يفضي إلى ذلك، وحالة محدودية النصوص الواردة عن الشريعة؛ تصور البعض منذ البواكير الأولى لبروز هذه المقاربة سريانه إلى مجال قراءة النصوص الشرعية، واستمر هذا التصور إلى زماننا خصوصاً عند من يعرف بالحدائثيين، الذين أضافوا عنصراً لفهم ما جاءت به الرسالة، وهو ضرورة رؤية النصوص الواردة وقراءتها وفقاً لعنصر الزمان والمكان؛ إذ يقضي هذا العنصر كما زعموا بلائية التغيير في قراءة النصوص لمعالجة مسائل الحياة بجميع تفصيلاتها وتعقيداتها المتغيرة والمتطورة، مما أدى بهم إلى نتيجة مرعبة، غير قابلة للضبط والتقنين، فزاغوا عن جادة الصواب، وأصبح لدينا طبقاً لهذه النتيجة فقه مسموح بعيد كل البعد عما جاء به الإسلام، وقد تعدى هذا التصور الخاطئ إلى من هو منتسب إلى رجال الدين، أخذاً بتصوره هذا حيزاً من الساحة الفكرية والإسلامية في هذا الاتجاه حتى أصبح البعض متبنيًا ومدافعاً عن هذا التصور، ظناً منه - لو حملنا الأمر على مبنى الصحة - أنه قد جاء برؤية هي من صميم الإسلام، ولكي يثبت القابلية والإمكانية للإسلام لمواكبة كل شؤون الحياة العصرية، من خلال النظر في النصوص وفقاً لهذه القراءة المشوهة؛ ادعى أنّ جملة من الأحكام قد جاءت ضمن دائرة الظروف الزمانية التي كانت سائدة آنذاك، وعليه لا بدّ من قراءتها بناءً على ظروف عصر الرسالة، فهي مختصةٌ إذن بتلك الظروف، ولا يمكن أن نتعدى بهذه القراءة إلى عصور مختلفة عنها، مما يلزم منها التغيير والتبدل في العصور الأخرى، كعصرنا الحاضر، من هذا القبيل الأحكام المختصة بالمرأة، كالحجاب مثلاً؛ إذ ذكر أنّ الحجاب الذي ألزمت الشريعة به المرأة قبل ألف وأربعمئة سنة، ليس مناسباً للظروف العصرية المستجدة في زماننا بالصيغة التي كانت في ذلك الزمان؛ فلا بدّ من تغييره بما يناسب العصر الحاضر، وانسحبت هذه القراءة على رؤيته لمصاديق المفاهيم القرآنية بما يشمل حتى العبادات؛ إذ اعتبرها اجتهادية خاضعة للتغيير والتبدل بحسب ما يراه المجتهد، وفقاً للظروف التي يراها في زمانه، وليست هي توقيفية بحسب ما ذكر. والعجيب في المقام أنه ملتفت إلى خطورة ما تؤول إليه هذه المقالة، من تأسيس فقه جديد ليس موجوداً لا في سابق الزمان - إذ لم يذهب إلى هذه المقالة أحد من أعلامنا الفقهاء منذ عصر الغيبة الصغرى وحتى العصور المتأخرة عن زماننا - ولا في زماننا

الحالي، بعد دعواه عدم المنع من تأسيس فقه جديد، وإن لزم من ذلك أن لا يبقى حجر على حجر، مستدلاً على ذلك بعدم الدليل على هذا المنع، وعدم قيام الدليل على بطلان التالي الأخير. ومن ثم يفتح لنا أفق التعامل مع ما جاءت به الرسالة المحمدية بحيث يشكل لنا أساساً لا بد منه، في كيفية فهم النصوص الدينية؛ بل كل ما حملته من قضايا تشكل البناء العقدي والأخلاقي والقيمي فيها؛ لكي لا نقع في الخطأ والاشتباه، فيؤدّي بنا إلى الانحراف عما جاءت به الرسالة، وينتج عن ذلك الإتيان بشيء مبتدع ليس من الرسالة بشيء، وهذا ما يصور لنا أهمية البحث في الثابت والمتغير في الإسلام، ويلزم الباحث بتنقيح هذا البحث، والوقوف على النتيجة التي تشكل القاعدة الأساس للانطلاق منها، والبناء عليها في التعامل مع كل ما وردنا في الرسالة الإسلامية.

المبحث الثاني: المراد من الثابت والمتغير

لا بد لنا من إلقاء نظرة على المعنى المراد من الثابت والمتغير؛ لتتضح الصورة للقارئ الكريم عند بحثنا لهذه القضية، والاستدلال على التغير فيها سلباً أو إثباتاً، مما ينعكس على الثبات فيها كذلك. ويمكن تحديد ذلك من خلال الجهات التالية:

الجهة الأولى: المقصود من الثابت

أولاً: لغة

ويقصد به الدوام والاستمرار الذي هو ضدّ الزوال والتبدّل، قال الجوهري في الصحاح: «ثبت: ثبت الشيء ثباتاً وثبوتاً، وأثبتته غيره وثبته بمعنى. ويقال: أثبتته السقم، إذا لم يفارقه» [الجوهري، الصحاح، ج 1، ص 245]، وصرّح ابن فارس في مادة ثبت أنها تعني دوام الشيء. [انظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج 1، ص 399]

وقريب منه ما جاء في لسان العرب، في مادة ثبت، قال: «ثبت: ثبت الشيء يُثَبَّتُ ثباتاً وثبوتاً فهو ثابتٌ وثبيّتٌ وثبَّتٌ، وأثبتته هو، وثبَّته بمعنى. وشيءٌ ثَبَّتٌ: ثابتٌ... وفي حديث أبي قتادة: فَطَعْنَتْهُ فَأَثْبَتَتْهُ أَي حَبَسَتْهُ وَجَعَلَتْهُ ثَابِتًا فِي مَكَانِهِ لَا يُفَارِقُهُ» [ابن منظور، لسان العرب، ج 2، ص 20].

ثانياً: اصطلاحاً

الظاهر أنّ المعنى الاصطلاحي للثابت، لا تغير فيه عن المعنى اللغوي، وعليه يقصد به الأمر الدائم المستمر الذي لا يتغير [راجع: صافي الكلبايكاني، الأحكام الشرعية ثابتة لا تتغير، مركز الإشعاع الإسلامي على شبكة الإنترنت]، فهو باقٍ على طول الخطّ، إن تحقّق وحصل لا يتغير بمرور الزمان وتبدّل المكان، كوجوب الصلاة والزكاة والحجّ والجهاد، فهي واجبات لا يمكن أن تتغير بتقادم الزمان ولا بتبدّل المكان، فبعد تشريعها

تبقى ثابتةً إلى يوم القيامة.

هذا وقد تأوّل الثبات من يحسب على الحدائين بمقاصد الشريعة وغاياتها، ونظّروا لذلك بأنّ كلّ ما كان مقصدًا وهدفًا للشريعة، فهو ثابت لا يتغيّر بتغيّر الظروف والمناسبات الزمانية والمكانية؛ ولذا عدّ بعضهم تحقيق العدالة في كلّ مفاصل الحياة الفردية والمجتمعية مقصدًا وغايةً للشريعة، وبالتالي فهو لا يخضع للمتغيّرات على مرّ العصور، فهو أساس حملته كلّ الرسل والأنبياء لأقوامهم ومللهم، لم يتخلّف هذا الأساس، ولن يتخلّف مستقبلًا إلى يوم القيامة، وفقًا للآية الكريمة التي صرّحت بذلك، قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسَ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [سورة الحديد: 25].

وبنوا على هذا الثابت الأحكام التي شرّعت في أول البعثة النبوية، فرأوا أنّ تلك الأحكام كانت مناسبةً لتلك الفترة الزمنية؛ لأنّها محقّقة للعدالة التي هي الغاية القصوى للشريعة، فما دامت الأحكام منتجةً للغاية المطلوبة فهي إذن فاعلة ومطلوبة، فحكم الحجاب بالكيفية المقرّرة في أوّل الشريعة كان محقّقًا للغاية ولمقصد الشريعة؛ ولذا ألزمت به المرأة، ولما تغيّرت المناسبات الزمانية، ومقتضيات الحياة البشرية، بحيث اختلفت تمامًا عن الحياة التي كانت سائدةً في عصر التشريع، كان ولا بدّ من تغيير تلك الأحكام بما يناسب الحياة الاجتماعية المعاصرة، أي تكييف تلك الأحكام طبقًا للظروف والمناسبات الجديدة.

وبناءً على هذا الطرح، صوّروا الأحكام بمنزلة الوسائل والطرق المحقّقة لهذا المقصد الأعلى، وعليه فمن الطبيعي أن تبقى هذه الوسائل ما دامت ناجعةً في تحقيق المقصد، فوجودها مرتبط بإيجادها له، وعليه متى ما انفكّ هذا الارتباط، بحيث أصبحت هذه الوسائل غير محقّقة للهدف والمقصد، لزم تغييرها بوسائل أخرى موجهة للهدف؛ إذ ليس من اللازم أن تكون الوسائل على طول الخط هي المحقّقة للعدالة، بل محقّقة لها في زمان، وغير محقّقة في زمان آخر.

[انظر: الجابري، الدين والدولة وتطبيق الشريعة، ص 163؛ الشرفي، تحديث الفكر الإسلامي، ص 42]

الجهة الثانية: المقصود من المتغيّر

أولاً: لغة

فُسّر المتغيّر لغةً بأنه كلّ ما كان متحوّلًا متبدّلًا غير ثابت، ليس له حالة من الديمومة والاستمرار، بل ينقلب عن الحالة السابقة التي كان متلبّسًا بها، قال في الصحاح: «وغيّرتُ الرجل مُغيّرةً، أي عارضتُه بالبيع وبادلته. وتغيّرتِ الأشياءُ: اختلفت» [الجوهري، الصحاح، ج 2، ص 776]، وفي

تاج العروس بشكل أوضح، قال: «وَتَغَيَّرَ الشَّيْءُ عَنْ حَالِهِ: تَحَوَّلَ. وَعَيَّرَهُ: جَعَلَهُ عَيْرًا مَّا كَانَ. وَعَيَّرَهُ حَوَلَهُ وَبَدَّلَهُ فِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُعَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُعَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [انفال: 53] قال ثعلب: معناه حَتَّى يُبَدِّلُوا مَا أَمَرَهُمُ اللَّهُ» [الزبيدي، تاج العروس، ج 7، ص 332].

ثانياً: اصطلاحاً

ويراد به المعنى اللغوي نفسه لا غير، فهو خلاف المعنى المراد من الثابت، وعليه يكون معناه، عدم الاستمرار والبقاء على الحالة التي كان عليها الشيء في السابق [انظر: صافي الكلبايكاني، الأحكام الشرعية ثابتة لا تتغير، مركز الإشعاع الإسلامي على شبكة الانترنت]، إما بالتبدل كلياً، أو بالتبدل إلى شيء آخر من خلال إضافة شيء عليه لم يكن فيه، أو نقصان شيء منه كان موجوداً فيه، فلا يقصد من التغير إذن التغير الكلي، الذي يتحوّل إلى شيء آخر مختلف تماماً عن السابق، فمثلاً قد يزداد قيد في موضوع الحكم الشرعي، فيتبدل تبعاً لذلك الحكم الشرعي بعد دخوله في موضوع آخر لحكم آخر نتيجةً لهذه الزيادة التي لولاها لما تبدل الحكم وتغير، وسيأتي بيان ذلك تفصيلاً عند بياننا لكيفية حصول التغير، وتكييفه علمياً.

المبحث الثالث: الثبات والتغير بين النفي والإثبات

بعد هذا العرض الموجز حول بيان المقصود من الثابت والمتغير، يصل بنا المطاف إلى الجواب عن التساؤل الذي طرحناه سابقاً؛ إذ تساءلنا عن وجود الثابت والمتغير في الرسالة الإسلامية، فهل يخضع ما جاء به الرسول الأعظم لهذه الظاهرة، التي لو تتبناها في الرسالات السماوية السابقة لوجدناها موجودة؛ فهناك ثابت في الأصول والقيم، ومتغير قد يكون في الشرائع التي جاء بها الرسل والأنبياء، فالشرائع السماوية السابقة قد تتضمن بعض الأحكام التي تتغير وتتبدل في الشرائع اللاحقة، فمثلاً كان تحريم الشحوم سارياً في شريعة اليهود، بينما لم يكن الأمر كذلك في شريعة الإسلام؛ أو مثلاً كان الزواج بالاختين جائزاً، فلما جاء الإسلام حرم الجمع بينهما؛ وعليه فالتغير قد يتحقق من شريعة إلى شريعة أخرى.

والسؤال الذي يطرح هنا، هل هذا التغير متحقق في شريعة الإسلام الخاتمة، فيكون الحكم لموضوع في زمان سابق متغيراً عن الحكم للموضوع نفسه في الزمان اللاحق؟ والسبب في هذا التغير يرجع إلى التغير في الظروف والمناسبات الزمانية والمكانية الحاكمة حين صدور النص عما هو عليه الآن. في مقام الجواب عن هذا التساؤل لا بدّ من ملاحظة أنّ النظر ينبغي أن لا يقتصر على الأحكام الشرعية، وإن كان البحث منصباً على تغير الأحكام الشرعية وعدم تغيرها؛ بل لا بدّ من شموله لما هو الأعمّ منها، بما يشمل الجانب العقدي والأخلاقي القيمي.

وبناءً على هذا، نقول إنَّ ما جاءت به الرسالة المحمّدية، ينقسم إلى أصول عقديّة، وأحكام، وقيم أخلاقيّة؛ ولذا سيكون البحث منصّباً على هذه الأقسام، وما يتمخّض عن بعضها، والعناوين المرتبطة بها، ضمن عدّة جهات:

الجهة الأولى: الأصول الاعتقادية

لا يشكّ أحد في ثبات الأصول الاعتقادية وعدم تغييرها، فهي على طول الخطّ منذ أن بشّر بها الأنبياء والمرسلون وإلى يوم القيامة لا تتغيّر، ولا يمكن أن يأتي يوم من الأيام ويُتصوّر فيه دين إسلامي من دون الاعتقاد بأصل التوحيد، وكذلك الاعتقاد بأصل النبوة، والمعاد، فيكون المعنى المراد منه في زماننا مختلفاً تماماً عن المعنى المراد في عصر التشريع، والأمر كذلك بالنسبة إلى أصول المذهب، التي جاء بها الإسلام المحمّدي الأصيل؛ فإنّها لا يمكن أن تتغيّر، والحال هذه في العقائد التي قام الدليل على اعتبارها، والتي تتفرّع من كلّ أصل، فلا يمكن أن تكون العصمة التي ثبتت للإمام عليه السلام - وهي لازمة لمنصب الإمامة - متغيّرة بحيث يمكن أن تنفكّ عنه في الأزمنة اللاحقة على زمان ثبوتها، أو لا يكون هناك ثواب وعقاب بعد انتهاء عالم الدنيا.

الجهة الثانية: القيم الأخلاقية

أمّا القيم الأخلاقية التي نادى بها الإسلام، سواء ذات الجذور الإنسانية التي فطر عليها الإنسان، أو التي حملها الإسلام إلى الناس، كالعطف على اليتيم، أو احترام الكبير، أو الإحسان إلى الغير، وغير ذلك من المفاهيم، فإنّها لا تتغيّر بتغيّر الظروف الزمانية والمكانية، بل تبقى ثابتةً دائماً، وما ذلك إلاّ لنشوتها من مناشئ صحيحة وواقعية، لا يمكن أن تتغيّر هذه المناشئ بتقادم الزمان وتبدّل المكان، فلا يمكن أن يكون التعديّ على اليتيم بضربه أو غصب حقّه أمراً حسناً في يوم من الأيام. وهذا الأمر جارٍ في كلّ القيم الأخلاقية التي تلبّي الحاجات الفردية للإنسان، فإنّها لا يصيبها التغيّر بناءً على ثبوت هذه الحاجات على مرّ العصور؛ إذ إنّها تساهم في تقويم السلوك الفردي للإنسان، ما ينتج عن هذه المساهمة صناعة إنسان مطلوب متكامل، وبذلك يكون فرداً نافعاً مع أفراد جلدته، هذا على المستوى الفردي. أمّا على المستوى الاجتماعي، فيكون الأمر أكد بالنسبة للقيم التي ينبغي أن تلبّي وتشبع حاجاته، كمفهوم العدالة الذي يشكّل القيمة الأساس لبناء مجتمع صالح، خالٍ من كلّ استغلال وتمييز وانحراف، فهي قيمة ثابتة لا يمكن أن تتغيّر بتغيّر الظروف والمناسبات، فتكون مطلوبةً في زمان، وغير مطلوبة في آخر.

الجهة الثالثة: الأحكام الشرعية

والكلام كل الكلام فيها، حتى أنه عندما تُطرح مسألة الثابت والمتغير فإنها تنصرف إلى الثبات والتغير في الأحكام الشرعية، وعندما نطالع الأدلة التي استدلت بها على شمولية الشريعة الإسلامية، نلاحظ أن فيها دليل خاتمية الرسالة الإسلامية، فلا رسالة ولا شريعة بعد الشريعة الإسلامية، وهو بنفسه دليل على ثبات الشريعة وعدم تغييرها في كل الأزمنة، ويستمر هذا الثبات إلى يوم القيامة، والسّر في ذلك يكمن في قدرة الشريعة على تلبية كل الحاجات والمستجدات التي يمكن أن يضيفها التطور على الحياة وإشباعها، من دون الحاجة إلى تشريعات أخرى؛ إذ إن ما هو موجود بأيدينا له من المرونة للتكيف مع كل المتطلبات المستجدة في كل العصور، وهو ما يعني شمولية الشريعة لكل مفاصل الحياة الفردية والاجتماعية. ولو كان الأمر غير ذلك، لما كانت الشريعة خاتمة الشرائع، وتشريعاتها شمولية وتستوعب كل المجالات والحقول الحياتية، بل لكان ينبغي على الباري تعالى أن يستمر في إنزال التشريعات؛ لمواكبة كل ما يستجد، وإبراز رأي الشريعة فيه؛ لضبط السلوك الفردي والاجتماعي للإنسان طبقاً للشريعة؛ باعتباره مؤمناً بصاحبها، وبالتالي تابعاً له فيما يشرع، وهو ما يقتضي الاستمرار في إرسال الأنبياء. وعليه ما دامت التشريعات الإسلامية تمتلك من القدرة والمرونة على الاستيعاب والشمولية لكل المستجدات والمتغيرات الحياتية، فقد ذكروا المقولة المعروفة: «ما من واقعة إلا ولها حكم»⁽¹⁾؛ وبناء على هذا لا يمكن القبول بأن المستجدات والحاجات المتغيرة وفقاً للزمان تقتضي القول بلابدية المصير إلى التغير في الأحكام طبقاً للظروف والمناسبات المعاصرة؛ لكي تكون الشريعة متكيفة مع كل ما يستجد بحسب المتطلبات العصرية؛ إذ إن الآليات والوسائل التي وضعتها الشريعة في أحكامها وقوانينها جعلتها من المرونة بمكان، لا تحتاج معها إلى القول بلابدية تغير الأحكام؛ كيما تواكب الحاجات المستجدة والمتغيرة.

وما ذكرناه من تغير الأحكام نقصد به تغير الحكم مع الحفاظ الموضوع وبقائه على حاله، والذي يتغير فقط في الأمر الظروف والمناسبات الزمانية والمكانية المصاحبة لعصر تشريع الحكم.

1- المنشأ لهذه المقولة نصوص عديدة، صرحت باستيعاب الشريعة لكل المجالات والحقول الحياتية، منها: ما ورد عن رسول الله ﷺ أنه قال: «يا أيها الناس، ما من شيء يقربكم من الجنة ويباعدكم من النار إلا وقد أمرتكم به، وما من شيء يقرّبكم من النار ويباعدكم من الجنة إلا وقد نهيتكم عنه» [ابن أبي شيبة، المصنف، ج 8، ص 129، ح 30]؛ ومنها ما ورد عن عمر بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن الله تبارك وتعالى لم يدع شيئاً يحتاج إليه الأمة إلا أنزله في كتابه، وبينه لرسوله ﷺ، وجعل لكل شيء حداً، وجعل عليه دليلاً يدل عليه، وجعل على من تعدى ذلك الحد حداً» [الكليني، الكافي، ج 1، ص 59، ح 2]، وغيرها من النصوص الدالة على ذلك.

الجهة الرابعة: إشكالية تطبيق بعض الأحكام في الواقع

من هنا يتضح أنّ ما قد يُتصوّر من الإشكالية في التطبيق لبعض الأحكام في زماننا؛ لكونه ليس ملائمًا للظروف والمقتضيات الزمانية الحالية، لا يعدو كونه تخرصًا لا يستند إلى دليل؛ إذ إنّ مجرد توهم ذلك لا يستلزم القول بعدم قدرة الشريعة على معالجة كلّ ما يستجدّ في عصرنا؛ لوضوح أنّ الإشكالية المتوهمة نشأت من تصوّر عدم القدرة على تطبيق تلك الأحكام؛ بسبب الظروف الزمانية المتغيرة، التي تصبّ في صالح عدم إمكانية تطبيق الأحكام في هذه الظروف، في حين أنّ تصوّر عدم القدرة على التطبيق لا يستلزم إطلاقًا محدودية الشريعة واختصاص بعض أحكامها بزمان صدورها؛ فإنّ عدم إمكانية التطبيق تنشأ من الموانع المصطنعة التي لا بدّ من رفعها لتوفير الأرضية المناسبة للتطبيق، كالموانع التي كانت في أوّل بعثة النبي ﷺ؛ إذ بذل جهودًا مضنيّة في سبيل الوصول إلى إمكانية تطبيقها على الواقع.

والواقع أنّنا لا بدّ أن نفرّق بين تشريع الأحكام الشرعية، وبين القدرة على تطبيقها على أرض الواقع، فإنّ مسألة التطبيق مختلفة تمامًا عن عملية جعل الحكم الشرعي، فالأولى مرتبطة بتهيئة الظروف اللازمة التي تساهم في قدرة الإنسان على التطبيق، بينما في الثانية لا يشكّل لحاظ الظروف الزمانية دخلًا في جعل الحكم الشرعي. نعم، ينبغي أن يكون التطبيق ممكنًا وليس محالًا، وإن توقّف على تهيئة الأرضية المناسبة، بما يشمل رفع الموانع لإنزاله على مستوى الواقع. إذن فالقابلية للتطبيق في كلّ زمان محفوظة عند جعل الحكم الشرعي، بحكم كون الشريعة خاتمة الشرائع، وتشريعاتها مستمرة إلى يوم القيامة، غاية الأمر أنّه قد يحتاج إنزال تشريعاتها على أرض الواقع إلى تهيئة مقدمات وظروف تشكّل بيئة ملائمة لفاعلية الحكم.

ومن الواضح أنّ من أهمّ العوامل التي تمنع من تطبيق الحكم على الواقع هو ظاهرة الجحود التي تصاب بها الأمة، التي شكّلت سببًا رئيسيًا لمحاربة الأنبياء والمرسلين، فعدم القدرة على التطبيق ناشئ من عدم تقبّل ما جاءت به الشرائع الإلهية، وهذا لا علاقة له لا من قريب ولا من بعيد، بعملية جعل الحكم الشرعي، التي يلاحظ فيها ملاكات الأحكام الواقعية؛ إذ إنّنا نؤمن بنشوء الأحكام من المصالح والمفاسد التي يشخصها المولى في الأشياء، وبعد هذا التشخيص من قبله، تنشأ إرادةً لفعل المصالح، وترك المفاسد، ثمّ يستتبع هذه الإرادة جعل الحكم وإبرازه، فإن وصل بعد جعله وإبرازه إلى المكلف أصبح داخلًا في عهده وإلا فلا. وأين هذا - الجحود وعدم تقبّل ما جاءت به الشريعة - من عدم القابلية في الحكم الشرعي للتطبيق في كلّ الأزمنة والعصور؟! على أنّه كثيرًا ما تأتي الشرائع الإلهية لتغيّر واقعًا فاسدًا استفحل في المجتمعات الإنسانية، وعليه

فليس من الصحيح أن تقاس قابلية الأحكام للتطبيق على الواقع الفاسد، ليكون هذا الواقع معياراً للتثبت من قابلية الأحكام للتطبيق، غاية الأمر أنه في زماننا يكون الواقع متأخراً زماناً عن جعل الأحكام، ولا فرق فيما قلناه من هذه الناحية.

الجهة الخامسة: مقتضى الروايات ثبوت الأحكام

ولو لاحظنا الروايات لوجدناها واضحة الدلالة على ثبوت الأحكام الشرعية وعدم تغييرها، وكنموذج لهذه الروايات النص المروي عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس، عن حريز عن زرارة، قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحلال والحرام فقال: حلالٌ محمداً حلالٌ أبداً إلى يوم القيامة، وحرامه حرامٌ أبداً إلى يوم القيامة لا يكون غيره، ولا يجيء غيره» [الكليني، الكافي، ج 1، ص 58، ح 19].

وهي من حيث السند لا غبار عليها، بل اعتبرها بعض الأعلام - كالسيد الخوئي - من الصحاح. [انظر: الخوئي، صراط النجاة (تعليق الميرزا التبريزي)، ج 3، ص 450]

وأما دلالتها فهي من الوضوح بمكان على ثبوت الحلال والحرام في كل الأزمنة والعصور، لا يطرأ عليه تغيير أو تبديل، فمضافاً إلى نفي التغيير بكلمة "أبداً" التي تفيد التأييد، أكد هذا النفي بذيل الرواية (لا يكون غيره، ولا يجيء غيره)؛ فبمقتضى دلالة هذه الرواية أن تكون الأحكام الشرعية باقيةً ومستمرةً إلى يوم القيامة، غير محدودة ومخصوصة بزمان صدورها، فلا يأتي حكم مختلف عن الحكم الذي جعله الإسلام أولاً، ومثل رواية زرارة في الوضوح، موثقة سماعة بن مهران عند سؤاله لأبي عبد الله الصادق عليه السلام عن قول الله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ [سورة الأحقاف: 35]، فكان في معرض جوابه: «حتى جاء محمد عليه السلام فجاء بالقرآن وبشريعته ومنهاجه، فحلاله حلالٌ إلى يوم القيامة، وحرامه حرامٌ إلى يوم القيامة، فهؤلاء أولو العزم من الرسل عليهم السلام» [الكليني، الكافي، ج 2، ص 17، ح 2].

هذا مضافاً إلى ما ذكر من العموم والإطلاق الأزماني الذي يتمتع به كل دليل من أدلة الأحكام؛ إذ ثبت في محله أن أدلة الأحكام الشرعية، كما أن لها عمومًا فرادياً⁽²⁾ فلها عموم أزماني، ويقصد منه أن الدليل كما يثبت الحكم لكل أفراد الموضوع - فكلما تحقق فرد من أفرادها، كان الحكم منصباً عليه - يثبت أيضاً أن هذا الحكم ثابت لهذا الموضوع في كل زمان، فلا يتخلف عن موضوعه في الأزمنة اللاحقة لزمان جعله.

2- يقصد منه أن الحكم الشرعي ثابت لموضوعه بجميع أفرادها، سواء كانت هذه الأفراد موجودة، أو التي توجد فيما بعد، فإن الحكم قد جعل على نحو القضية الحقيقية، التي يكون موضوعها مقدر الوجود، متى ما تحقق انصب عليه الحكم.

وبناءً على كل ما قلناه يتضح جلياً أنّ ما جاءت به الشريعة الإسلامية من أحكام لا يتغير ولا يتبدل بتقادم الزمان وتبدل العصور، بل هي مستمرة باقية ما بقيت الدنيا، فحكم الحجاب باقٍ ما بقي الدهر، وحكم القمار باقٍ ما بقي العالم، وهكذا في كل الأحكام الإلهية التي شرعها الله تعالى في عصر رسول الله ﷺ، كل ذلك مع انحفاظ الموضوع والشرائط المأخوذة لجعل الحكم، فما دامت معتبرة في جعله، إذن لا بدّ من تحققها ليكون ثابتاً عندها.

الجهة السادسة: تحقيق المراد من التغير

قد تطرأ بعض التغييرات التي تساهم في تغير الموضوع المفترض للحكم⁽³⁾، ليتغير الحكم تبعاً لذلك؛ إذ يعدّ الموضوع بالنسبة للحكم بمنزلة العلة الموجدة له، وبالتالي يكون له حكم جديد طبقاً للموضوع الجديد الذي دخل فيه نتيجة التغير، كما أنّه قد ينشأ التغير في الحكم الثابت لمصادقٍ ما؛ نظراً لدخوله في موضوع يحمل عنواناً معيناً بسبب دخول المصادق تحت عنوان آخر قد ثبت له حكم آخر، إلى غير ذلك من الحالات التي يمكن أن تستتبع تغير الحكم فيها، كحالة حكم الحاكم في القضية التي يوجد فيها حكم مباح، المعبر عنها في كلمات بعض الفقهاء بمنطقة الفراغ التشريعي. إلا أنّ هذا اللون من التغير لا يؤثر على ثبوت الأحكام الإلهية، عند انحفاظ الموضوع والشرائط المأخوذة في عملية جعله، وما أثبتناه من عدم التغير والتبدل في أحكام الشريعة المحمدية. فإنّ ما يقصد من تغير الأحكام الشرعية هو تغير الحكم مع بقاء الموضوع وانحفاظه، فيتغير الحكم مثلاً من الحرمة إلى الحلية لموضوع معين محدد.

وبناءً على هذا سوف ندخل في الحالات التي قد يتغير الحكم الشرعي فيما لو حصلت، وبعبارة أخرى الموارد التي يمكن أن يحصل فيها تغير للحكم، لكن لا بالمعنى الذي يدعيه الآخرون، والذي لا ينسجم مع ما قلناه من ثبوت الأحكام، وعدم تغييرها إلى يوم القيامة.

وقبل الدخول في الحالات التي يمكن أن يتغير فيها الحكم، ينبغي الالتفات إلى أنّ ما قلناه عنه أنّه لا يتغير ولا يتبدل بل يبقى ثابتاً إلى يوم القيامة، هو واقع تغير الحكم في الشريعة، بمعنى يكون التغير ضمن المنظومة التشريعية الإلهية، بحيث يكون الحكم للموضوع المعين في زمان النبي ﷺ مختلفاً عن الحكم فيما لو تغيرت الظروف الزمانية التي شرع فيها الحكم، فلا يوجد في الشريعة إلا حكم واحد لهذا الموضوع، مع انحفاظ الشرائط الموجبة لجعله.

3- ما نقصده من الموضوع هنا هو الموضوع المصادق للحكم، وليس الموضوع الكلي للحكم المأخوذ في أسنة الأدلة؛ إذ هذا الموضوع لا يمكن أن يتغير، فإنّ المشرع لم يجعله خاصاً بزمان معين، ولا بظروف خاصّة، وهو ما يقتضيه إطلاق الأدلة، وعدم تقييدها، وعليه لا يمكن لأي أحد أن يتلاعب به، أو يفرض غيره موضوعاً للحكم الشرعي؛ ولذا يعمل جهده الفقيه لتشخيصه وتحديدته من الأدلة، وليس من عند نفسه.

وبهذا يتبين أنّ التغيّر الناشئ من الاختلاف في اجتهادات الفقهاء في مسألة ما، لا يدخل فيما نحن بصدده؛ إذ بعد عدم قولنا نحن الأمامية الاثني عشرية بالتصويب، لا ينبغي الشكّ في أنّ هذا الاختلاف منشؤه الاختلاف في فهم الدليل الدالّ على الحكم الصادر من قبل الفقيه، فهو اختلاف في الفتوى التي فهمها من الدليل، وإلا فواقع الحكم واحد، وإن لم يصبه الفقيه بفتواه، غاية الأمر أنّ فتواه تكون - إذا كان جامعاً لشرائط الفتوى - مبرئةً للذمة؛ لكون وظيفته تحديد الوظيفة التي يجب أن يتخذها المكلف تجاه الحكم الشرعي.

الحالة الأولى: تغيّر الموضوع المصادق

تتكوّن الأدلة الشرعية الواردة في الشريعة الإسلامية من قضايا ذات موضوع ومحمول، يمثل المحمول فيها الحكم الشرعي المنصبّ على موضوعه، ويكون جعل القضايا هذه بنحو القضايا الحقيقية لا الخارجية، بمعنى أنّ الموضوع فيها أخذ مقدراً ومفترض الوجود، وهذا يعني أنّ الموضوع المأخوذ فيها يمثل عنواناً عاماً كلياً له مصاديق عديدة، حتّى المصاديق التي لم تكن موجودة في زمن الخطاب، أي التي يمكن أن توجد في مستقبل الزمان، ما يخلق حالة من المرونة والشمولية لاستيعاب كلّ الحوادث والمستجدات التي قد تطرأ نتيجةً للتطوّر الهائل الذي تمرّ به البشرية في الصعد والمجالات كافة؛ إذ يعدّ هذا الأمر - جعل الأحكام الشرعية بنحو القضية الحقيقية - آليةً من الآليات التي اعتمدها الشريعة لاستيعاب كلّ المستجدات التي لم تكن في زمن الخطاب وتغطيتها؛ إذ لم يجعلها الشارع في إطار الظروف والمناسبات الخاصة الزمانية والاجتماعية؛ لتكون فاعلةً وجاريةً في تلك الظروف دون غيرها، فبمقتضى الإطلاق فيها تلغى الخصوصيات الزمانية والمكانية والاجتماعية، بعد ورود أدلتها خاليةً من التقييد بهذه الخصوصيات؛ إذ لو كانت دخيلةً في عملية جعل الحكم لأخذها المشرّع في موضوع ذلك الحكم، وحيث لم يأخذها، بل لم يلحظها كان مراده ومقصوده إذن المطلق الذي لم تلاحظ فيه هذه القيود، وهو ما يعني شموليتها وعموميتها للظروف الزمانية والمكانية والاجتماعية المتغيرة.

ولمّا قلنا إنّ الأدلة الشرعية واردة من قبل المشرّع؛ كانت القضايا التي تمثل الأحكام المجعولة على موضوعاتها ذات العناوين الكلية غير قابلة للتغيّر والتبدّل، فالشارع هو الذي قد أخذ وحدّد الموضوع للحكم، وبعد أن يحدّده ويعيّنه ويضبطه، ويشخص المصلحة الكامنة فيه، يصبّ عليه الحكم، فتتمّ بذلك عملية الجعل، وبناءً على هذا لا يمكن التلاعب بالموضوع الذي حدّد من قبله، بإضافة شيء أو قيد عليه أو حذف قيد منه، أو تغيير الحكم الذي صبّه المشرّع عليه وإبداله بحكم آخر. نعم، متى ما تحققت هذه الموضوعات تحققت الأحكام المجعولة عليها، فهذه الأحكام

في وجودها تابعة لتحقق موضوعاتها، وليس شيئاً آخر، وتحققها خارجاً ليس مرتبطاً بإيجادها من قبل المكلف، بمعنى أنها لو وجدت كانت الأحكام منصبّةً عليها، كما في الاستطاعة للحجّ، فإنّها تمثّل موضوعاً لوجوب الحجّ، متى ما أصبح المكلف مستطيعاً يكون الحجّ عليه واجباً. والحال هذه في السفر الذي يكون موضوعاً لوجوب قصر الصلاة، أو رؤية الهلال لدخول شهر رمضان الذي يكون موضوعاً لوجوب الصيام.

وهذه الموضوعات يقوم الفقيه باستخراجها كما حدّدها المشرّع في أدلّته، وليس له أن يغيّرها أو يخصّصها بزمان خاصّ أو ظروف اجتماعية معيّنة، إلّا بالمقدار الذي أدخله المشرّع فيها. في هذه الموضوعات باعتبارها ذات عناوين عامّة لها من المصاديق المتعدّدة في زمن الخطاب، أو في الأزمنة التي تلي صدور الخطاب؛ لعدم تخصيصها بذلك الزمان؛ لأنّه منفيٌّ بحسب الإطلاق الثابت في الدليل، كما قلنا سابقاً.

هذه المصاديق يمكن أن يحدث فيها التغيير والتبدّل، مع ثبات الموضوع الكليّ للحكم، والذي بثبوتها يكون الحكم ثابتاً أيضاً تبعاً له، فإنّ هذه المصاديق التي تمثّل بنحو ما موضوعاتٍ للأحكام، يمكن أن يصيبها التغيير، ويكون هذا التغيير على نحوين:

النحو الأول: استحداث مصداق جديد

حينما يصدر الحكم الشرعي، يكون له موضوع محدّد، ويكون لهذا الموضوع مصاديق متعدّدة قد تكون موجودةً في زمن صدور الحكم، فيكون الحكم منحلّاً على موضوعه بما له من مصاديق متعدّدة، فيأخذ كلّ مصداق حكم ذلك الموضوع الكليّ، ما ذلك إلّا لصدق العنوان على مصداقه، فيسري إليه الحكم تبعاً لهذا الصدق، وقد لا تكون تلك المصاديق موجودةً في زمن صدور النصّ، وبذلك تكون هناك إمكانية لاستحداث مصاديق جديدة، بحسب ما قلناه من جعل الأحكام بنحو القضايا الحقيقية لا الخارجية، وعليه فالمصاديق التي كانت يصدق عليها ذلك العنوان الكليّ المأخوذ في الدليل محدّدة ومعيّنة بحسب الصدق العرفي في تلك المدّة الزمنية المزامنة لصدور النصّ، ونتيجةً لتغيّر الظروف الاجتماعية والبيئية المصاحبة لصدور النصّ، تنشأ مصاديق أخرى لذلك العنوان ببركة هذا التغيّر، وبذلك يصدق عليها العنوان الكليّ الذي تعلق به الحكم الشرعي، وبعد الصدق يسري عليه الحكم المجمعول لذلك العنوان.

فيتراءى لنا أنّ الأمر قد تغيّر فيه الحكم الشرعي المصوب على عنوانه ذي المصاديق المتعدّدة، في حين أنّ التغيّر إنّما وقع في مصاديق هذا العنوان، بل هو ليس من التغيّر في شيء؛ إذ هو يمثّل استحداثاً لمصداقٍ جديدٍ للعنوان، يثبت له الحكم عند صدق العنوان عليه. وكمثال على

ذلك عنوان "القوت الغالب" الذي يمثل موضوعاً للحكم بوجوب زكاة الفطرة التي تعطى في يوم العيد، فإنّ ما ورد في بعض النصوص أنّها تعطى من أصناف معيّنة، كما في رواية سعد بن سعد الأشعري عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: «سألته عن الفطرة كم ندفع عن كلّ رأس من الخنطة والشعير والتمر والزبيب؟ قال: صاع بصاع النبي صلى الله عليه وآله» [الكليني، الكافي، ج 4، ص 171، ح 5]. وما ورد عن عبد الله بن ميمون عن أبي عبد الله عن أبيه عليه السلام قال: «زكاة الفطرة صاع من تمر، أو صاع من زبيب، أو صاع من شعير، أو صاع من أقط عن كلّ إنسان حرّاً أو عبداً، صغيراً أو كبيراً، وليس على من لا يجد ما يتصدّق به حرج» [الطوسي، تهذيب الأحكام، ج 4، ص 81، ح 5]. وقد أشارت هاتان الروايتان وغيرهما إلى أنّ الإعطاء هو صاع يكون من بعض الأصناف بالتحديد، إلّا أنّ هذا لا يعني أنّها تشكّل موضوعاً كلياً لزكاة الفطرة، بل هي مصاديق لموضوع وعنوان كليّ انصبّ عليه الحكم، وهو عنوان القوت الغالب للبلد، وعليه تكون هذه الأصناف التي أشارت إليها النصوص مجرد مصاديق للقوت الغالب في ذلك الزمان؛ إذ إنّ قوتهم في ذلك الوقت هو الخنطة أو الشعير أو التمر أو الزبيب، وأمّا في زماننا فقد أصبحت هناك مصاديق أخرى لم تكن موجودة سابقاً، ولذا لم يشر إليها النصّ، يصدق عليها أنّها قوت غالب للبلد، وبالتالي مع صدق عنوان القوت عليه، يكون الحكم بوجوب زكاة الفطرة متعلّقاً به، كما في الرزّ، فإنّه لم يكن قوتاً غالباً في ذلك الوقت، وما يؤيّد ذلك وجود بعض الروايات غير نقيّة السند، تدلّ على أنّ الموضوع لزكاة الفطرة هو القوت الغالب للناس، كما في رواية إبراهيم بن محمد الهمداني قال: «اختلفت الروايات في الفطرة، فكتبت إلى أبي الحسن صاحب العسكر عليه السلام أسأله عن ذلك فكتب: إنّ الفطرة صاع من قوت بلدك على أهل مكة واليمن والطائف وأطراف الشام واليامة والبحرين والعراقين وفارس والأهواز وكرمان تمر، وعلى أهل أوساط الشام زبيب، وعلى أهل الجزيرة والموصل والجبال كلّها برّاً أو شعيراً، وعلى أهل طبرستان الأرز، وعلى أهل خراسان البرّ، إلّا أهل مرو والريّ فعليهم الزبيب، وعلى أهل مصر البرّ، ومن سوى ذلك فعليهم ما غلب قوتهم، ومن سكن البوادي من الأعراب فعليهم الأقط، والفطرة عليك وعلى الناس كلّهم ومن تعول من ذكرٍ كان أو أنثى، صغيراً أو كبيراً، حرّاً أو عبداً، فطيماً أو رضيعاً، تدفعه وزناً ستّة أرطال برطل المدينة، والرطل مئة وخمسة وتسعون درهماً، تكون الفطرة ألفاً ومئة وسبعين درهماً» [المصدر السابق، ص 79، ح 1]. وكمثال آخر على ذلك - قد وقع محلاً للغط حتّى من بعض من ينتمي إلى الحوزة - الأحكام المتعلقة بالمرأة، كحكم الحجاب، فإنّه بمراجعة أدلّته يمثل ستر البدن عدا الوجه والكفين متعلّقاً للحكم بوجوبه، فما هو مطلوب من المرأة هو ستر كلّ البدن عدا ما ثبت استثناءه، وهو الوجه والكفين، وليس لأحد أن يبتدع من عندياته متعلّقاً آخر للحكم؛ لأنّه سوف يكون مخالفاً لما حدّده المشرّع من متعلّق للحكم، وكما

قلنا سابقاً هذا الحكم مستمرٌ للإطلاق الأزماني الذي يتمتع به دليله، وهو بذلك لا يقتصر على زمان صدور النص في عهد رسول الله ﷺ، بل يشمل الأزمنة كافةً، ويستمر إلى يوم القيامة. نعم، كان المصداق المتعارف لهذا العنوان المطلوب هو حصول الستر لكامل البدن، باللباس المتعارف لذلك الزمان؛ إذ هو المحقق لهذا العنوان، أمّا في زماننا فقد أصبح هناك مصاديق أخرى محققة لهذا العنوان، فيصدق العنوان عليها حيث يحكم بذلك العرف، وتكون متعلقةً للحكم بوجود الحجاب. وما نلاحظه أيضاً في هذا المثال أنّ التغير إنّما حصل في المصاديق؛ نتيجةً لتغير الظروف الزمانية والاجتماعية الطارئة، ممّا أدى إلى نشوء مصاديق أخرى محققة للعنوان الذي تعلق به الحكم، مع ثبات في الموضوع والمتعلق الذي تعلق به الحكم؛ فإنّ ستر كل البدن بقي على حاله مطلوباً من المكلف، ومع بقاءه يبقى الحكم بوجود الستر لتمام البدن تبعاً له، وبناءً على هذا لا يُقبل - بذريعة التطور الحاصل في الحياة الاجتماعية، وأنّ المتعلق السابق للحكم كان مناسباً لحالة اجتماعية، وحقبة زمنية معينة - من أيّ أحد أن يختلق موضوعاً ومتعلقاً جديداً للحكم، غير الموضوع والمتعلق الذي حدده المشرع لحكمه؛ إذ يعدّ متجئياً ومتقمّصاً للباس ليس لباسه، وهو لباس التشريع والمولوية.

نحو آخر من استحداث المصداق

ويمكن أن يتصوّر التغير لهذا النحو من خلال التطور في مصداقية الموضوع، بحيث لا يبقى المصداق على حاله، بل يكون بقاؤه مخرّجاً له عن مصداقيته للموضوع الكلي؛ إذ يحكم العرف نتيجةً للتغيرات الزمانية والاجتماعية بخروجه عن صدق العنوان، فحتى يكون محققاً لصدق العنوان عليه؛ لا بدّ من أخذ نظر العرف في صدقيته، وبما أنّ العرف يرى لزوم النظر للمصداق بحسب ما يقتضيه الظرف الزماني والاجتماعي الآني، لا الظرف الذي صدر فيه النص، ففي ذلك الظرف المقارن للصدور كان الصدق للعنوان على مصداقه متحققاً، في حين لا يراه العرف كذلك في زماننا الحالي؛ وعليه لا بدّ من الأخذ بما يراه العرف محققاً للعنوان، دون غيره؛ إذ إنّ الصدق المحقق للعنوان متغيرٌ بحسب مقتضيات الزمان، وهو لا مدخلية له في الموضوع والمتعلق الكلي للحكم، بل يبقيان ثابتين ولا يتغيران بمجرد طرؤ تغيير وتبدل في الحالة الاجتماعية، فإننا قلنا إنّ الموضوع والمتعلق للحكم قد أخذه المشرع في لسان الدليل، ولم يجعل للتغيرات الزمانية والاجتماعية أيّ مدخلية في جعله، بل لحظه مطلقاً من هذه الناحية. ولتوضيح الفكرة بنحو أجلي، نطبّقها ضمن المثال التالي، ففي قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة آل عمران: 97]، جاءت الاستطاعة موضوعاً لوجوب الحج، فوجوب

الحجّ بناءً على هذا الدليل يدور مدار تحقّق الاستطاعة، متى ما حصلت أصبح الحجّ واجباً على المكلف، إلا أنّ تحقّقها وصدقها على المكلف يختلف من زمان إلى زمان آخر، ففي زمان النصّ صدقها على المكلف مختلف تماماً عن صدقها عليه في زماننا؛ إذ كان يكفي لصدق الراحلة في ذلك الوقت وجود الدابة التي يمكن أن يقطع بها طريق الحجّ، أمّا الآن فهذا الأمر لا يكفي، بل لا بدّ من أن يتوقّر لديه ما يغطي نفقاته للسفر بالطرق الحديثة. وكذا النفقات التي كانت تكفي لعائلته في ذلك الزمان وبموجب الحالة الاجتماعية في ذلك الوقت، تختلف تماماً عمّا يكفي لهم في هذا الزمان، فهو بحسب ذلك الزمان يصدق عليه أنّه مستطيع، فيجب عليه الحجّ، في حين لا يصدق عليه ذلك في زماننا، فلا يكون واجباً عليه.

وهكذا في صدق بعض العناوين التي يترتب عليها بعض الأحكام الشرعية، وعدم صدقها، كما في عنوان الفقير الذي قد يختلف صدقه وتحقّقه في زمان ظرف النصّ عن زماننا؛ ولذا قد لا يعدّ الإنسان فقيراً في ذلك الزمان في حين يعدّ كذلك في زماننا؛ للتغيّر في نظر العرف بالنسبة لانطباق العنوان عليه؛ نتيجةً للظروف الاجتماعية التي نشأ منها التغيّر. وكما هو واضح نلاحظ أنّ التغيّر لم يحصل في العنوان الكليّ المأخوذ في الأدلّة؛ بل في المصداق المحقّق لذلك العنوان، وأين هذا من تغيّر الحكم الشرعي الذي زعمه المدّعون للتغيّر في الأحكام؟!

النحو الثاني: دخول المصداق في عنوان آخر غير عنوانه السابق

قد يتحوّل المصداق الذي كان تحت طائلة عنوان من العناوين إلى المصداقية لعنوان آخر، فيأخذ بذلك حكم العنوان الذي دخل به لاحقاً، بمعنى أنّه يوجد عندنا عنوانان لكلّ منهما حكمه الخاصّ به، وهما عنوانان ثابتان، غير متغيّرين، حكمهما تبعاً لذلك أنّهما ثابتان غير متغيّرين أيضاً، غاية الأمر أن يتحوّل الشيء الذي كان مصداقاً للعنوان الأوّل، إلى مصداقٍ للعنوان الثاني، ففي زمان صدور النصّ كان محكوماً بحكم؛ نتيجةً لدخوله تحت العنوان المنصبّ عليه ذلك الحكم، وبمرور الزمان وتغيّر الوضع الاجتماعي، يصبح محكوماً لحكم آخر، نتيجةً لدخوله في عنوانه الذي انصبّ عليه، فالعرف يرى أنّ هذا الشيء خرج من المصداقية للعنوان الأوّل، ودخل في مصداقية العنوان الثاني، وبذلك حصل التغيّر في حكم ذلك الشيء. وكما هو واضح فإنّ التغيّر الذي حصل ليس تغيّراً في الموضوع والعنوان الكليّ للحكم؛ بل التغيّر إنّما حدث في المصداق، وهو لا مانع منه كما قلنا؛ إذ لا يؤثّر على مقولة ثبوت الأحكام في الشريعة وعدم تغيّرها. ومثال ذلك الدم؛ فإنّه في الزمان السابق داخل في عنوان ما لا نفع ولا فائدة فيه، وبالتالي فهو لا مالية له؛ ولذا يحكم بجرمته، في حين يكون في زماننا من الأشياء ذات الأهمية البالغة التي يتوقّف

عليها حياة الكثير من البشر، فيحكم عليه بالجواز، بل بالوجوب في بعض الأحيان، وما ذلك إلا للتغيير في مصداقية العنوان، من المحرّم إلى المحلّل. وكمثال آخر لما قلناه، بعض الألبسة التي كانت تمثّل لباساً خاصاً لأحد الجنسين، فلو لبسها الجنس المخالف تدخل في عنوانٍ محرّم، وهو تشبّه الرجل بالمرأة أو بالعكس، وبتغيير الحياة الاجتماعية بمرور الزمان، قد تخرج هذه الألبسة من مصداقيتها للعنوان المحرّم، لتصبح مصداقاً لعنوانٍ آخر محلّل.

وقد لاحظنا هنا أنّ قضية التغيير في المناسبات والظروف الاجتماعية والزمانية، والتي تكون منشأً لتغيير المصداق، وبالتالي تغيير حكمه، قد أوكلت مهمتها إلى العرف، فهو المسؤول عن صدقية المصداق، وانطباقه على مفهومه، من هنا يضطلع العرف بدورٍ مهمّ جداً يمكن تسميته بالدور المتمم لعملية الاستنباط، ولا نذهب بعيداً فيما لو قلنا إنّ الأساس في كثير من الخلافات الفقهية يرجع إلى تعدّد الاستظهارات العرفية، فقد يعتمد الفقيه على فهمه الشخصي بظنّ أنّه مستمدّ من العرف، وقد يُعمل الدقّة العقلية والذوق الفلسفي بدلاً من الفهم العرفي، فتخرج النتائج معكوسةً وليست صحيحةً، فالفقيه كما يقول المحقّق القميّ: «متهمٌ في حدسه بالنسبة إلى العرف، وإن كان هو من أهل العرف؛ لكثرة وفور الاحتمالات، وغلبة مزاولة المتخالفة من الاستعمالات مع ما يسنحه من المنافيات من جهة الأدلّة العقلية والنقلية؛ فلذلك قد يدّعي أحدهم أنّ الأمر بالشيء لا يدلّ على النهي عن ضده الخاصّ عرفاً بأحد من الدلالات كما هو الحقّ، ويدّعي آخر دلّالته؛ لما التبس عليه الأمر من جهة الأدلّة العقلية التي قربت إليه مقصوده» [القمي، قوانين الأصول، ص 14].

ولهذه الأهمية والدور الذي يتمتّع به العرف في تشخيص عملية التغيير الموكلة إليه، ينبغي القاء نظرة عن مسؤوليته ودوره في ماله مدخلية لما أشرنا إليه:

المجال الأوّل: دور العرف في تحديد المفهوم

يعدّ تشخيص المفاهيم والعناوين الواردة في الأدلّة الشرعية من القضايا المهمة جداً في عملية استنباط الحكم الشرعي، وتكتسب أهميتها هذه من كونها قد تقع موضوعاً للحكم الشرعي، كمفهوم الحيازة الذي هو موضوع لجواز التملك، ومفهوم العيال الواقع موضوعاً لجواز النفقة، وعدم جواز إعطائهم الخمس، ومفهوم الانقلاب الواقع موضوعاً لطهارة العين النجسة، ومفهوم الافتراق المسقط لخيار المجلس، ومفهوم المؤونة المستثناة من وجوب الخمس.

هذه الموضوعات وغيرها عبارة عن مفاهيم لها معانٍ معيّنة، لا بدّ من تحديدها وتشخيصها، فإنّ تحديدها يعني تحديد الموضوع الذي ينصبّ عليه الحكم الشرعي وتشخيصه، قال السيّد الخميني: «لا إشكال في أنّ تشخيص موضوعات الأحكام، وكذا تطبيق العناوين على المصاديق موكل

إلى العرف» [الخميني، كتاب البيع، ج 4، ص 151]. وعليه يكون لتشخيص الموضوعات وتحديدتها بنحو دقيق أثره الفاعل في تحديد الحكم الشرعي لما قد يستجدّ من مسائل مستحدثة؛ إذ يعمد الفقيه بعد تحديد موضوع المسألة المستحدثة إلى أرجاعه إلى الموضوعات الواردة في الأدلة، بمعنى أنّ موضوع المسألة المستحدثة تدخل تحت أيّ عنوان من العناوين الواردة في الأدلة، بحيث يكون فرداً من أفراد ذلك الموضوع الوارد في الأدلة.

وهنا لا بدّ من الالتفات إلى أنّ المفاهيم - سواء التي تقع موضوعاتٍ للأحكام الشرعية أو غير ذلك والتي يرجع في تحديدها إلى العرف - هي ليست المفاهيم والعناوين بنحو مطلق، فإنّ بعضها يتكفل الفقيه أمر تشخيصها، وليس للعرف مدخلة في تحديد مفهومها.

وبناءً على ذلك يدور أمر تحديد المفاهيم وتشخيصها بين ما هو من وظائف الفقيه، وليس للعرف دور في تحديد المراد منها (الموضوعات المستنبطة)، وبين إرجاع أمر تحديدها إلى العرف. والحقيقة أنّ هذا الدور الذي يلعبه العرف يبتني على مقدمتين:

المقدمة الأولى: أنّ الشارع الحكيم لا يكون في إلقاء الأحكام على الأمة إلاّ كسائر الناس في محاوراته وخطاباته مفهوماً ومصداقاً [انظر: الخميني، الرسائل، ج 1، ص 184]، فإنّ الشارع المقدس الذي يريد من مخاطبيه ومكلفيه الالتزام بأوامره ونواهيه، عليه أن يلتزم بقواعد المحاوراة والمفاهمة القائمة بينهم فيتقيّد بعرفية ألفاظه عندما يأمر وينهى مخاطبيه.

المقدمة الثانية: أنّ الشارع المقدس لم يختَر طريقةً ثانيةً غير طريقة أهل العرف لإيصال خطاباته وتفهمها؛ إذ لو كانت لديه طريقة أخرى غير طريقة الفهم العرفي بينهم لأظهرها وبيّنها لنا، وحيث إنّّه لم يبيّن، يعلم أنّه سلك الطريقة نفسها.

وعليه فلا ريب في أنّ اللفظ الذي يصدر من المتكلم ظاهر في إرادته لما هو المتعارف عنده، وفي بلده، وقصدهم من ذلك اللفظ حين الاستعمال، وأمّا الالفاظ المستعملة في لسان الشارع، فظاهر فيما هو معنى اللفظ عند العرف العامّ؛ وذلك لأنّ خطاباتهم ليست متوجّهة إلى شخص خاصّ أو بلد وقطر خاصّ أو أهل زمان خاصّ. [انظر: البجنوردي، القواعد الفقهية، ج 5، ص 174]

المجال الثاني: دور العرف في تطبيق المفهوم على مصداقه

بعد أن يحدّد العرف ما هو المراد من مفهوم العيال، أو الإحياء، أو المؤونة، أو غيرها من المفاهيم، هل يتعدّى دوره لتحديد انطباق المفهوم على مصداقه، بحيث يقول إنّ هذا الفرد مصداقٌ للمفهوم، أم أنّ دوره يقتصر على تشخيص المفاهيم فقط؟

الذي يظهر من كلمات جملة من الفقهاء هو إعطاء هذا الدور، قال الشيخ الحائري في درر الفوائد: «لأنّ الأحكام المتعلقة بالعناوين تتعلّق بها بلحاظ مصاديقها العرفية؛ لأنّ الشارع إنّما

يتكلم بلسان العرف، وهو حين التكلم كأحد من العرف، فإذا قال أحد من أهل العرف لآخر لا تنقض اليقين بالشكّ يحمل كلامه على ما هو نقض عند أهل العرف، وكذلك حال الشارع في التكلم مع أهل العرف. ومن هنا ظهر أنّ توهم عدم جواز كون العرف مرجعاً عند العلم بخطئه ناشئ عن الغفلة؛ إذ بناءً على ما قلنا ليس موضوع الحكم واقعاً وبالذقة العقلية إلا ما هو مصداق للعناوين بنظر العرف، وهذا واضح جداً» [الحائري، درر الفوائد، ج 2، ص 579].

ودليله واضح؛ إذ إنّ الشارع لا يكون في إلقاء الأحكام على الأمة إلا كسائر الناس، ويكون في محاوراته وخطاباته كمحاورات بعضهم لبعض، فكما أنّ المقتن العرفي إذا حكم بنجاسة الدم لا يكون موضوعها إلا ما يفهمه العرف مفهوماً ومصداقاً، فلا يكون اللون دمًا عنده وليس موضوعاً لها، كذلك الشارع بالنسبة إلى قوانينه الملقاة إلى العرف، فالمفاهيم عرفية وتشخيص مصاديقها أيضاً كذلك، وبالجملة الشارع عرف في خطاباته. لا أنّ الموضوعات متقيّدة بكونها عرفية، فإنّه ضروري البطلان. [انظر: الخميني، الرسائل، ج 1، ص 184]

الحالة الثانية: منطقة الفراغ التشريعي

أعطت الشريعة الإسلامية لولي الأمر صلاحية ملء الفراغات المقصودة التي جعلها المشرع ضمن تشريعاته؛ إذ لم يُجعل فيها تشريعات وأحكام، بل أوكل ذلك إلى ولي الأمر، ليملاها بالتشريعات الإلزامية، ضمن خطوط واضحة حددها له، يمارس من خلالها تلك الصلاحية، فيعمل هذه الصلاحية وفق الخطوط المرسومة له، وتمثّل له هذه الخطوط الدائرة الشرعية التي يتحرّك فيها. فقد جعل الشارع مرونة لولي الأمر يتحرّك فيها بملئها بالتشريعات المناسبة التي تقتضيها المناسبات الاجتماعية المتغيرة بتغيّر الزمان وتبدّله. فإنّ هذه الظروف والمناسبات لكونها متغيرةً، فهي تضيّف إذن حالة موافقة لها من التشريع الذي لا بدّ أن يمارسه ولي الأمر وفقاً لهذا الظرف الخاص؛ إذ إنّ النبي الأكرم ﷺ قد مارس هذا الدور طبقاً للظرف الخاص الذي حتم عليه أن يمليه بما ينسجم مع ذلك الظرف، وبناءً على هذا، فالتشريعات التي شرّعت بهذا الظرف من قبل ولي الأمر لا تمثّل حالة ثابتة وتشريعات لا تتغيّر بمرور الزمان، وتبدّل ذلك الظرف؛ بل هي محكومة بظرفها الخاص غير مستمرة لظروفٍ أخرى، وعليه يكون لكلّ ظرفٍ ما يناسبه من الأحكام التي يقرّها ولي الأمر وفقاً للصلاحية الممنوحة له من الشارع المقدّس. [انظر: الصدر، اقتصادنا، ص 380]

فهناك حالة من المرونة والاستيعاب إذن لاحظتها الشريعة في تشريعاتها، تجعل منها مسابرة ومتكيّفة مع التطوّرات الحياتية، التي تفرزها الحالة المدنية التي يمرّ بها الإنسان؛ إذ يمكن

من خلال الصلاحية الممنوحة لولي الأمر تغطية الكثير من المستجدات الناتجة من تطور الحياة البشرية.

ثم إن الدائرة التي يعمل بها ولي الأمر وفقاً لصلاحيته تشمل ما كان فعلاً مباحاً بطبيعته، فالجوب والحرمة مثلاً ليس لولي الأمر تغييرها وتبديلها، بعد عدم وقوعها ضمن صلاحياته، إذن يمكن لولي الأمر بحسب الصلاحية المعطاة له من قبل الشريعة أن يضيف عليه غطاءً إلزامياً، فيصبح من خلاله هذا الفعل المباح واجباً أو محرماً، بحسب ما تقتضيه المصلحة أو المفسدة التي يشخصها هو.

وبناءً على هذا الأمر سوف يتغير الحكم من الجواز للفعل المباح إلى الإلزام، إلا أنه من الواضح أن هذا الأجراء الذي يتخذه ولي الأمر ليس تغييراً في الأحكام الثابتة، بل إنما حصل التغيير طبقاً لما وضعته الشريعة، بحكم ثابت أيضاً، جعلته ينظم صلاحيات ولي الأمر عند طرؤ وتغير الظروف الزمانية والبيئية. وكمثال على ذلك ما أقرته الشريعة من أن من أحيا أرضاً فهي له، وهو أحق بها، لبذله جهداً فيها جعله لا يتساوى مع غيره في الأحقية، إلا أن هذه الأحقية يمكن أن يمنعها ولي الأمر؛ نتيجةً لتغير الظروف الاجتماعية، التي أفضت إلى التطور في قدرة الإنسان على السيطرة والتحكم بالطبيعة ومنابعها، فأصبح في هذا العصر ذا قدرة كبيرة لأحياء مناطق واسعة من الأرض، نتيجةً لامتلاكه الوسائل والآلات اللازمة لذلك، مما يؤدي ذلك إلى الاختلال في مقصد من مقاصد الشريعة، ومبدأ مطلوب لها على نحو الإلزام، وهو العدالة الاجتماعية، على عكس ما كان يقوم به الفرد في عصر النص من عملية إحياء لمناطق محدودة من الأرض، بما يناسب الوسائل التي يمتلكها؛ ولذا في عصرنا لولي الأمر أن يتدخل ويمنع من الإحياء الذي كان مباحاً، بحسب الصلاحيات الممنوحة له شرعاً، فنلاحظ بناءً على ذلك أن التغيير الذي حصل في الحكم نتيجة لطرؤ عنوان جديد عليه، وبدخوله بهذا العنوان يأتي دور ولي الأمر ليعمل صلاحيته بما ينسجم مع ما طرأ من عنوان جديد، فيمنع منه بعدما كان مباحاً.

[انظر: الصدر، اقتصادنا، ص 688]

وهذا ما فهمه الفقهاء من رواية زرارة التي جاء فيها أن أمير المؤمنين عليه السلام قد فرض الزكاة على الخيل العتاق، والبراذين، رغم أن الزكاة لا تجب إلا في الأنعام الثلاثة، والغلات الأربع والنقدين، كما هو معروف، حيث فسروا ذلك، بأن هذا الإيجاب من قبل أمير المؤمنين عليه السلام كان بعنوان كونه حاكماً وولياً للأمر في زمانه، لا بعنوان كونه مشرعاً لحكم ثابت غير متغير، فالحكم مختص بزمانه، ولا يشمل الأزمنة الأخرى، منشؤه تشخيصه عليه السلام بأن هذا الإيجاب سوف يساهم في تغطية حالات الفقر التي كان يعاني منها المجتمع الإسلامي آنذاك، فعن محمد بن مسلم وزرارة، عنهما

جميعاً ﷺ قالوا: «وضع أمير المؤمنين (صلوات الله عليه) على الخيل العتاق الراعية في كل فرس في كل عام دينارين، وجعل على البراذين ديناراً» [الكليني، الكافي، ج 3، ص 530، ح 1].

الحالة الثالثة: تغيير الحكم لتغيير العنوان

لا شك في أنّ الإسلام يمتلك آليات ووسائل تمنحه القابلية على التكيف مع تطورات العصر، كما قلنا سابقاً، وهو بذلك يتماشى مع التقدم العصري والتطور الثقافي والتغيرات الناتجة عنهما، فرغم كثرة المسائل المستحدثة وتشعبها، الحاصلة نتيجة لذلك، يبقى الإسلام مغطياً لها، مجيباً عنها، بوضع الأحكام والحلول المناسبة لها.

وفي هذا المجال شرع الإسلام مجموعة من القواعد المهمة، منحتة قابلية المرونة والانسجام مع تلك المتغيرات والتطورات، بحيث جعلته حياً طرئاً خالداً مدى الدهور.

تشكل هذه القواعد منظومة إشراف متكاملة، تسيطر على الأحكام والقوانين الأخرى - وهي تحكم الفقه كله - بتوجيهها ضمن الإطار المعد لها. فتضعها في دائرة الظروف الطبيعية للمكلف، وتخرجها عن شمول الحالات الخاصة الطارئة. وتسمى بالقواعد والعناوين الثانوية، كقاعدة لا حرج، وقاعدة لا ضرر، وغيرهما.

إنّ الممارس لعملية الاستنباط الفقهي عندما يريد أن يستنبط حكماً شرعياً لمسألة ما، يبحث ابتداءً عن الأدلة التي تثبت حكمه الأولي⁽⁴⁾، والذي ينصب على الموضوع بعنوانه الأولي وفقاً للحالة الطبيعية للمكلف، فتراه يستنبط الوجوب أو الحرمة أو غيرها من الأحكام الشرعية، إلا أنّ تحديده هذا لا يكفي - يقصر نظره على الحكم الأولي - لإصدار فتواه في تلك المسألة، بل لا بدّ من ملاحظة العناوين الثانوية العارضة والطارئة على العنوان الأولي، إذ قد يقترن العنوان الأولي بعنوان آخر هو العنوان الثانوي، وحينئذ يتغير تبعاً لذلك حكم الموضوع - لتبعية الحكم الشرعي للعناوين في الصدق كما قلنا سابقاً - فيدخل في عنوان آخر له حكم آخر، بمعنى أنّه يقدم الحكم الشرعي الثانوي الثابت لعنوانه الثانوي على الحكم الأولي الثابت لعنوانه الأولي؛ تطبيقاً لقاعدة تقدم أدلة العناوين الثانوية على أدلة العناوين الأولية.

4- ويقصد به الحكم المجموع على الأفعال والذوات بعناوينها الأولية الخالية عن قيد طرؤ العنوان الثانوي، وقيد الشك في حكمه الواقعي، كالوجوب المترتب على صلاة الصبح، والحرمة المترتبة على شرب الخمر، والطهارة والنجاسة المترتبة على الماء والبول. ويطلق عليها "الأحكام الواقعية" وعلى متعلقاتها "الموضوعات الواقعية"، فهي أحكام شرعها الشارع على طبائع الموضوعات نفسها بما هي هي، وفقاً للمصالح والمفاسد الكامنة فيها، من دون ملاحظة الحالات الطارئة على المكلف. أمّا الحكم الثانوي فيقصد به الحكم المترتب على الموضوع المتصف بوصف خاص وحالة طارئة كوصف الاضطراب والإكراه ونحوهما من العناوين الطارئة، فهي أحكام شرعت بلحاظ الحالات والظروف على المكلف، فما لم تكن تلك الحالات الخاصة، لا يكون الحكم الثانوي فعلياً في حقه، فإن كان المكلف لا يستطيع الإتيان بالواجب؛ بسبب المرض أو الضرر أو الحرج أو غير ذلك، يتحوّل حكمه إلى الحكم الثانوي، كما لو كان صوم شهر رمضان ضريراً عليه.

والحقيقة أنّ هذا النحو من تبدل الحكم وتغيره طبقاً للعنوان الثانوي الطارئ، يشكّل محرجاً أو قسراً سيراً اجتهادياً يمكن أن يعتمد عليه الفقيه لاستنباط حكم بعض المسائل المستحدثة، وهو ما يعني أنّ بعض المسائل المستحدثة، يمكن تحديد حكمها الشرعي من خلال الاستعانة بالعناوين الثانوية، فإنّها قد تقترن وتلازم ظروف خاصّة استثنائية، كما لو صدق عليها أحد العناوين الثانوية، وحينئذٍ، تأخذ حكم ذلك العنوان الطارئ، فإنّه بعد أن يصدق على المسألة المستحدثة أنّها حرجية أو ضرورية أو غير ذلك من العناوين الثانوية، تكون مشمولةً قهراً للحكم الثانوي الثابت للعناوين الثانوية.

وعليه فالعنوان الثانوي، هو ذلك العنوان الطارئ على موضوع الحكم الشرعي ذي العنوان الأوّل، بحيث يقترن بالموضوع، ونتيجة لظهور هذا العنوان يتبدل حكم المكلف من الحكم الأوّل إلى الحكم الثانوي، كما في الوضوء الذي وجوبه غيريٌّ على المكلف بالعنوان الأوّل - حكمه الأوّل - أي بلا لحاظ حالات خاصّة واستثنائية قد تطرأ على المكلف كالحرج والضرر، وحينئذٍ إن اقترن الموضوع بعنوان الحرج أو الضرر فأصبح الوضوء على المكلف حرجياً أو ضرورياً، فإنّ وظيفة المكلف تتبدل من وجوب الوضوء الفعلي إلى أمرٍ آخر وهو وجوب التيمم عليه.

وينبغي الالتفات إلى أنّ فعالية هذا النوع من الأحكام مقيّدة بالظرف الخاص، بمعنى أنّ استمرارية الحكم الثانوي تابعة لبقاء الحالة الاستثنائية الطارئة، فما دامت تلك الحالة باقيةً فالحكم الثانوي فعليٌّ في حقّ المكلف، وهو المنجز عليه، فإن زالت تلك الحالة الطارئة عنه، تصبح وظيفة المكلف طبقاً للحكم الأوّل؛ إذ إنّ الضرورات تتقدّر بقدرها؛ ولهذا ذكر أنّ المكلف إذا اضطرّ إلى إيجاد مانع من موانع الصلاة، فلا يجوز له إيجاد مانع آخر وهكذا، فإنّ الضرورة تتقدّر بقدرها. وعليه لو أوجد فرداً آخر زائداً عليه لكان موجّباً لبطلان صلاته.

[انظر: الفياض، محاضرات في أصول الفقه، تقريراً لأبحاث السيّد الخوئي، ج 4، ص 129]

والوجه في هذا التقديم (التغير في مصلحة العنوان الثانوي) هو أنّ أدلّة الأحكام الثانوية - كما في قوله ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار» [الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج 26، ص 14، ح 1]، الذي مفاده نفي الضرر، وكما في قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [سورة الحج: 78] الذي ينفي العسر والحرج - نظرة إلى أدلّة الأحكام الأولية، بمعنى أنّ أدلّة الأحكام الأولية الشاملة لحالات الضرر وغير الضرر، والحرج وغير الحرج، تكون ثابتةً في صورة غير الضرر والحرج نتيجةً لحكومة أدلّة الأحكام الثانوية عليها، فهي تضيق المفعول الأوّل بإحدى صورتيه، فإنّ لسان الحكومة لما كان لسان شرح وبيان للمراد من الأدلّة الأولية، كان قرينةً على كلّ حال، فلا بدّ أن ينزل ذو القرينة عليها عرفاً.

ومن هنا لم يلاحظ الفقهاء النسبة بين أدلة العناوين الثانوية مع أدلة العناوين الأولية، فيعارضون بينها، مع أن النسبة العموم من وجه [انظر: الحكيم، الأصول العامة للفقهاء المقارن، ص 83]، فإن أدلة وجوب الغسل مثلاً عامة تشمل صورتين: ما كان ضررًا وما لم يكن كذلك، فتعارض مع دليل نفي الضرر ونفي الحرج في صورة ما لو كان ضررًا (الذي هو مورد الاجتماع). وكمثال يوضح تأثير العناوين الثانوية فيما لو طرأت على تبدل الحكم وتغييره، نأخذ حكم تحديد النسل نموذجًا على ذلك، فإنه يمكن تحديد الحكم الشرعي له ضمن مرحلتين:

المرحلة الأولى: الحكم الأولي لتحديد النسل

يمكن القول: إن تحديد النسل - تقليده - أمر غير مرغوب به شرعًا، بل إن التكاثر والترغيب في الأولاد مدعاة لتباهي النبي الأكرم ﷺ به، وقد دلت على ذلك جملة من الروايات، نقتصر على ذكر بعضها:

الأولى: صحيحة محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «تزوجوا بكرًا ولودًا، ولا تزوجوا حسناء جميلة عاقراً، فإني أباهي بكم الأمم يوم القيامة» [الكافي، الكليني، ص 333، ج 2]، والرواية من جهة السند تامة، ودلالاتها واضحة على الترغيب في التزويج بالولودة، على أن التعليل بالمباهة دالٌّ على مطلوبة الإكثار من الولد.

الثانية: صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: «يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنَّ لِي ابْنَةً عَمَّ قَدْ رَضِيتُ جَمَالَهَا وَحُسْنَهَا وَدِينَهَا وَلَكِنَّهَا عَاقِرٌ، فَقَالَ: لَا تَزَوِّجَهَا، إِنَّ يُوسُفَ بْنَ يَعْقُوبَ لَقِيَ أَخَاهُ فَقَالَ: يَا أَخِي، كَيْفَ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَزَوِّجَ النِّسَاءَ بَعْدِي؟ فَقَالَ إِنَّ أَبِي أَمَرَنِي وَقَالَ: إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَكُونَ لَكَ ذُرِّيَّةٌ تُثَقِّلُ الْأَرْضَ بِالتَّسْبِيحِ فَافْعَلْ. قَالَ: فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْعَدِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ: تَزَوِّجْ سَوْءَاءَ وَلُودًا فَإِنِّي مُكَاتِرٌ بِكُمْ الْأُمَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، قَالَ: فَقُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: مَا السَّوْءَاءُ؟ قَالَ: الْقَبِيحَةُ» [المصدر السابق، ج 1].

وهذه الرواية كسابقتها في التمامية من حيث السند والدلالة، مضافاً إلى أن دلالتها تضمنت علاوةً على الترغيب بالتزويج بالولود، والحث على إثقال الأرض بالمسبحين.

الثالثة: صحيحة ابن رئاب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «تزوجوا فإني مكاترٌ بكم الأمم غدا في القيامة حتى أن السقط يجيء محبطيناً على باب الجنة فيقال له: ادخل الجنة فيقول: لا حتى يدخل أبواي الجنة قبلي» [الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج 20، ص 14، ج 2].

وهي تامة سنداً ودلالةً، ودلالاتها على المطلب كسابقتها.

وبناءً على ذلك يكون تحديد النسل أمراً غير مرغوب فيه، بل الثابت مطلوبة تكثير النسل والترغيب فيه.

المرحلة الثانية: الحكم الثانوي لتحديد النسل

بعد أن ثبت في المرحلة السابقة أنّ الإكثار من الأولاد أمرٌ مرغوبٌ فيه ومطلوبٌ من حيث ذاته، إلاّ أنّه قد تعرض عليه بعض العناوين الثانوية، كعنوان الاضطرار والضرورة، وحينئذٍ يتغيّر الحكم من المطلوبة إلى المنع منه، كما لو كان في زمان يضطرّ الإنسان في تحصيل المعيشة إلى المعصية، أو كانت الكثرة موجبةً للمرض، أو اختلال أمر الوالدين، أو أمر الأولاد، أو اختلال أمر المجتمع.

نعم، يجب أن يكون عروض العوارض الموجبة للمنع عن الإكثار منحصراً في صورة ما لولم يوجب تقليل المحققين وتكثير المخالفين للإسلام، وإلاّ فالواجب هو الإكثار؛ لئلاّ يغلب الباطل على الحق؛ لأفسدية غلبة الباطل على الحق بالنسبة إلى سائر العوارض. [انظر: الخرازي، تحديد النسل والتعقيم، مجلة فقه أهل البيت عليه السلام، العدد 14، ص 108 - 110]

وبهذه العملية رأينا أنّ الحكم الشرعي قد تغيّر بطرّ عنوان ثانوي، فما أن يتحقّق العنوان يصبح الحكم المتعلّق به فعلياً، لتعلّق الأحكام بالعناوين، وهذا النوع من التغيّر كما هو واضح ليس تغيّراً بالحكم الأولي المجعول على عنوانه، مع انخفاض العنوان، بل هو تبدّل في الحكم نتيجة لتبدّل العنوان من أولي إلى ثانوي، وكلا العناوين لهما حكمهما الخاصّ، المجعول من قبل الشارع المقدّس، الأوّل جعله في الحالة الطبيعية للمكّلف، والثاني جعله في حالات خاصّة، وعند طرّو ظرف خاصّ.

المبحث الرابع: مدخلية الزمان والمكان في تغيّر الأحكام

اتّضح من خلال ما قدّمناه أنّ مدى تأثير الزمان والمكان في تغيّر الأحكام، وأنّ مسألة التغيّر ليست بالنحو الذي صورّه المدّعي للتغيّر، من تغيّر الأحكام وعدم ثباتها مع انخفاض الموضوع، بل إنّ التغيّر في الأحكام إنّما يكون في بعض الحالات؛ نتيجةً للتغيّر في المصداق، كما أوضحنا كيفية ذلك في الحالة الأولى السابقة، فإنّ الزمان وكذا المكان يلعب دوراً بارزاً في تغيّر هذه المصداق؛ إذ إنّ التلاحق الزماني يفرض حالةً من التطوّر أو التبدّل في الأعراف الاجتماعية التي تساهم بشكل واضح في انقلاب المصداق إلى آخر؛ إذ يرى العرف أنّ النظر للمصداق المحقّق للعنوان المجعول عليه الحكم الشرعي لا بدّ أن يكون وفقاً للمقتضيات الزمانية والمكانية والاجتماعية، فإنّها تلحظ كوعاء بيئي يتغيّر تبعاً له المصداق، فإمّا أن يتغيّر بنحو كليّ، أو يتغيّر بعضه بإضافة شيء عليه لم يكن موجوداً فيه، أو بنقصان شيء فيه كان موجوداً فيه؛ فيدخل بذلك في عنوان آخر له حكمه الخاصّ والمعيّّن من قبل الشارع. هذا فيما إذا كان المصداق قد خرج من عنوان ودخل في عنوان

ثانٍ، وتكون التغيرات الزمانية والمكانية هي المخرجة له من مصداقيته للعنوان الأول، وإدخاله في العنوان الآخر، كما في لبس الرجل لبعض الألبسة التي كانت تُعدّ من التشبّه بالجنس الآخر، فهي في الزمان السابق داخله في العنوان المحرّم، وفي زماننا قد خرجت تلك الألبسة عن مصداقيتها لذلك العنوان المحرّم، ودخلت في عنوان آخر غير محرّم، وما ذلك إلا للنظر العرفي الذي تحكمه المتغيرات الزمانية والمكانية والاجتماعية؛ إذ يتغير ويتبدّل تبعاً لها. أو ببركة تلك التغيرات الزمانية والمكانية والاجتماعية تتوسّع دائرة المصاديق، لتشمل مصاديق أخرى لم تكن موجودة في زمن الخطاب الشرعي، فتكون تلك التغيرات موجدة لمصاديق إضافية جديدة، كما في مصداقية بعض الألبسة في زماننا، لتحقيق العنوان الذي تعلّق به وجوب الحجاب المفروض على المرأة، والتي لم تكن في زمن التشريع. فقد ابتدعت حديثاً، إلا أنّها بنظر العرف محقّقة لعنوان المتعلّق؛ لكونها يصدق عليها أنّها ساترة لجميع البدن، عدا ما استثني من الوجه والكفين. والمفروض أنّ هذا النظر العرفي متغير، يتبع في تغييره الظروف الزمانية والمناسبات الاجتماعية.

وقد يظهر تأثير الزمان والمكان في أعمال صلاحية ولي الأمر لملء منطقة الفراغ التشريعي التي جعلها الشارع من مسؤولياته ووظائفه، فلو تغير الوضع الاقتصادي إلى درجة التردّي، بحيث انعكس ذلك على حياة الناس، هنا يمكن لولي الأمر أن يفرض بعض الأمور التي تساهم في رفع حالة التردّي تلك. أو يمنع من أمور كانت جائزة في الزمان السابق، كما في إحياء الأرض الموات، لتطوّر الوسائل والآلات التي كان يستخدمها في عملية الإحياء، نتيجةً للتغيرات الزمانية التي تفضي إلى حالة الرقيّ والتقدّم في المجالات الصناعية وغيرها، بحيث تسبّب عملية الإحياء بالآلات الجديدة المتطورة حالةً من الاختلال في توزيع الثروة، فبدلاً من أن تساهم عملية الإحياء التي أجازها الشارع برفع المستوى الاقتصادي للفرد المسلم، تكون عاملاً مهمّاً لنهب خيرات الدولة الإسلامية، وسبباً لنشوء طبقة اجتماعية مرفهة على حساب طبقات المجتمع الأخرى.

الخاتمة

1- يشكّل الثبات أمرًا واضحًا لا إبهام فيه في الأصول العقديّة والقيم الأخلاقية، فلا تغيّر وتبدّل فيها، وإن مرّ الزمان وتطوّرت الحياة البشرية، فلا يمكن أن يتصوّر دين إسلامي من دون أصوله العقديّة وقيمه الأخلاقية.

2- أنّ دليل خاتمية الشريعة بنفسه يصلح كدليل على ثبات الشريعة وعدم تغيّرها في كلّ الأزمنة والأمكنة.

3- هناك فرق بين تشريع الأحكام الشرعية، وبين القدرة على تطبيقها على أرض الواقع، فإنّ مسألة التطبيق مختلفة تمامًا عن عملية جعل الحكم الشرعي، فالأولى مرتبطة بتهيئة الظروف اللازمة التي تساهم في قدرة الإنسان على التطبيق، بينما في الثانية لا يشكّل لحاظ الظروف الزمانية دخلاً في جعل الحكم الشرعي.

4- هناك طائفة من الروايات التامة سندًا ودلالةً على ثبوت الأحكام الشرعية وعدم تغيّرها.

5- أنّ أدلّة الأحكام الشرعية تتمتع بعموم أزمني، ينتج انحفاظ الحكم وثباته على موضوعه في كلّ زمان ومكان.

6- قد يحدث تغيّر في الأحكام الشرعية بسبب حصول التغيّر في مصاديق العناوين المنصبة عليها تلك الأحكام، وتغيّر هذه المصاديق يتغيّر الحكم تبعًا لذلك، وعليه فحكم الموضوع المصادق هو الذي قد تغيّر، وليس حكم الموضوع الكليّ المأخوذ من الأدلّة. ويكون التغيّر هذا إمّا باستحداث مصادق جديد للعنوان، أو بخروج المصادق من عنوان ودخوله تحت عنوان آخر له حكمه المختلف عن العنوان الأوّل.

7- ينشأ التغيّر في مصاديق العناوين؛ نتيجةً لتبدّل الظروف الزمانية والمقتضيات الاجتماعية التي تساهم في تغيّر نظر العرف تجاه تلك المصاديق.

8- هناك تغيّر للحكم ينشأ من التغيّر في العنوان، فبعد طرور العنوان الثانوي على موضوع الحكم الشرعي، يتبدّل الحكم تبعًا لذلك، فيكون الحكم الفعلي في حقّ المكلف هو الحكم الثانوي.

9- قد يتغيّر الحكم بواسطة إعمال وليّ الأمر لصلاحياته التي منحها إيّاها الشارع المقدّس، فيما لو رأى أنّ هناك مصلحةً ملزمةً لذلك، فيوجب ما كان مباحًا بطبعه، بحسب الظروف الزمانية المقتضية لهذا الإيجاب.

10- أنّ مدخلية الزمان والمكان في تغيّر الأحكام تكمن في تغيّر مصاديق العناوين وتبدّلها، مع انحفاظ الموضوع الكليّ وبقائه، الذي يعني عدم تغيّر الأحكام التي صبّها الشارع على موضوعاتها ومتعلقاتها. كما أنّ له مدخليةً في تنقيح صلاحية وليّ الأمر وإعمالها لملاءمة منطقة الفراغ التي تركها المشرّع له.

قائمة المصادر

القرآن الكريم.

ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد، المصنف، ضبطه وعلق عليه: الأستاذ سعيد اللحام، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، جمادى الآخرة 1409 هـ.

ابن شهر آشوب، محمد بن علي، مناقب آل أبي طالب، تصحيح وشرح ومقابلة: لجنة من أساتذة النجف الأشرف، الناشر: المكتبة الحيدرية، 1956 م.

ابن فارس، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، مكتب الإعلام الإسلامي، جمادى الآخرة 1404 هـ.

ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1990 م.
البنجوردي، محمد حسن، القواعد الفقهية، تحقيق: محمد حسين الدرايقي ومهدي المهريزي، نشر الهادي، 1419 هـ.

الجابري، محمد عابد، الدين والدولة وتطبيق الشريعة، الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، الطبعة الأولى، 1996 م.

الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، الطبعة الثالثة، 1404 هـ.

الحائري، عبد الكريم، درر الفوائد، تعليق: الشيخ الأراكي، تحقيق: محمد مؤمن القمي، نشر وطبع: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة بقم المشرفة، الطبعة الخامسة.

الحر العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم المشرفة، الطبعة: الثانية، المطبعة: مهر قم، جمادى الآخرة 1414 هـ. ق.

الحكيم، محمدي، الأصول العامة للفقه المقارن، الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 1979 م.

الخرازي، محسن، تحديد النسل والتعقيم، مجلة فقه أهل البيت عليه السلام، الناشر: دائرة معارف الفقه الاسلامي، العدد: الرابع عشر، السنة الرابعة، الطبعة الثالثة، 1999 م.

الخميني، روح الله، الرسائل، تحقيق: مجتبي الطهراني، طبع ونشر: مؤسسة إسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع، ربيع الأول 1385 ش.

الخميني، روح الله، كتاب البيع، الناشر: مؤسسة اسماعيليان - قم، الطبعة: الرابعة، 1410 ق.
الخوئي، أبو القاسم، صراط النجاة، الناشر: دفتر نشر بركزيده، المطبعة: سلمان الفارسي، الطبعة الأولى، 1416 هـ.

- الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس، تحقيق: علي شيري، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1414 هـ.
- الشرفي، عبد المجيد، تحديث الفكر الإسلامي، الناشر: دار المدار الإسلامي بنغازي، الطبعة الأولى، 2009 م.
- الصدر، محمداقر، اقتصادنا، تحقيق: مكتب الإعلام الإسلامي - فرع خراسان، الناشر: مؤسسة بوستان كتاب، مكتب الإعلام الإسلامي، قم، الطبعة الثانية، 1425 هـ.
- الطوسي، محمد بن الحسن، تهذيب الأحكام، حققه وعلق عليه: حسن الخراسان، الناشر: دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثالثة، 1364 ش.
- الفياض، محمداسحاق، محاضرات في أصول الفقه، تقريراً لأبحاث السيّد الخوئي، دار الهادي للمطبوعات، قم، الطبعة الثالثة، جمادى الآخرة 1410 هـ.
- القمي، أبو القاسم بن محمد حسن، قوانين الأصول، المكتبة العلمية الإسلامية.
- الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، الناشر: منشورات الإسلامية طهران، الطبعة الثانية، 1403 هـ.